

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى  
الجلسة ٢١  
المعقودة يوم الإثنين  
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الحادية والعشرين

CONFIDENTIAL

(نيبال)

السيد رانا

DEC 7 1990

الرئيس :

(جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية)

السيد مارتينوف  
(نائب الرئيس)

CONFIDENTIAL

ثم :

المحتويات

- المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.1/45/PV.21  
21 November 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠بنود جدول الاعمال ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاحالسيد بيريز فيلانويغا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم اليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة الاولى . وإنني لعلني يقيين من أننا سوف نحقق تقدما على طريق نزع السلاح الشائك والشاق تحت قيادتكم المبارعة .

وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناني لسعادة السفير تايلهاردات للعمل الممتاز الذي قام به في العام الماضي .

منذ بضعة أيام ، ألقى سعادة السيد نغروتو ، سفير ايطاليا ، كلمة نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . وبطبيعة الحال ، يؤيد وفدي هذه الكلمة تأييدا تاما . بيد أنني أود أن أتقدم اليكم بمزيد من التفاصيل بشأن موقف حكومتي من بعض القضايا المحددة المدرجة على جدول الاعمال والتي نعلق عليها أهمية خاصة .

فعلى مدى الاشهر القليلة الماضية تشهد الساحة السياسية الأوروبية تغيرات سريعة بالغة الأهمية لها تأثير جذري وحميد على العلاقات بين الكتلتين العظميين اللتين انصرفنا الآن عن المواجهة التي كانت قائمة بينهما منذ الحرب العالمية الثانية بسبب المواقف الايديولوجية المتعارضة . والاثار المباشرة لهذه الاوضاع الجديدة هي ، أولا ، إعادة توحيد ألمانيا التي يرحب بلدي بها من جديد مثلما فعل في المحافل الاخرى منذ مطلع الامر ، وثانيا ، المناخ الجديد الذي ظهر على الساحة والذي بدأ يؤتي ثماره في مجال الامن ونزع السلاح .

ولدى وفدي أمل وطيد بل توقعات بأن يسهم هذا المناخ الجديد في التعجيل بأعمالنا بحيث يتيح لنا التقدم صوب عالم أكثر أمنا واستقرارا يتحقق فيه الامن الوطني من خلال الحد من مستويات القوات والاسلحة وعدم الاحتفاظ إلا بالقدرة العسكرية التي تكفل الدفاع عن الوطن بصورة كافية .

بيد أن هذه النظرة المشجعة أصبح يحجبها ويتهددها عدوان العراق على الكويت الذي يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، أدانه المجتمع الدولي والأمم المتحدة على الفور بقوة وحزم .

وينبغي للأمم المتحدة ، بصورة عامة ، واللجنة الأولى بصورة خاصة ، أن تلعب دورا أساسيا في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف . ولهذا السبب يجب تقويتهما بفيضة تحسين فاعليتهما . وفي العام الماضي ، طلب وفدي إلى الوفود الأخرى ألا تألوا جهدا لترشيد أعمال اللجنة وأن تسعى عن طريق المرونة واتباع النهج العملي ، إلى التوصل إلى توافق الآراء الضروري لتحقيق نتائج محددة . ويجب ألا تفوت الأمم المتحدة هذه الفرصة التاريخية ، وأن تلعب دورا هاما ومتزايدا في مجال نزع السلاح .

إن الاحداث والتغيرات السياسية التي طرأت في أوروبا منذ الخريف الماضي تتسم بأهمية خاصة . ففي هذا الإطار ، نجد أن قمة باريس المقبلة التي ستضم رؤساء دول أو حكومات البلدان المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي ستشهد توقيع معاهدة تاريخية بشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا ستفتح الباب على مصراعيه ليطل علينا القرن الحادي والعشرون في ظل مناخ من السلم والأمن والتعاون في القارة الأوروبية . وأملنا أن تبذل جهود مماثلة في سائر مناطق العالم ، لنتمكن من المضي قدما على طريق بناء عالم أكثر أمنا وسلما .

وفي مجال نزع السلاح التقليدي ينبغي أن يكون لتدابير بناء الثقة والأمن دور أساسي . ولما كانت اسبانيا على بينة بضرورة تدعيم دور الأمم المتحدة في هذا المضمار فهي ترى ، بالتالي ، أنه ينبغي للأمم كافة أن تتفق على القيام ، في الوقت المناسب ، وفي إطار هذه المنظمة ، بتبادل بيانات تفصيلية عن هياكلها العسكرية ، بحيث تبدد أي ريبة وترسي أسسا صلبة للمفاوضات على نزع السلاح التقليدي .

وتؤيد ، حكومتي أيضا ، نتيجة المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن اجراء خفض ملموس في ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين ، وبدء مفاوضات بين البلدين بشأن خفض القوات النووية القصيرة المدى وذلك بعد توقيع معاهدة نزع السلاح التقليدي في أوروبا . كما أننا نؤيد تأييدا مطلقا الرأي الداعي الى اتباع نهج واقعي يتيح خفض التدريجي للتجارب النووية توطئة لحظرها مستقبلا . وفي هذا السياق ، يسرنا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تمكنا من التوصل الى اتفاق يهيئ امكانية التصديق على المعاهدة الخاصة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ومعاهدة الحد من التجارب . ويأمل وفدي أن يؤدي هذا الاتفاق الى إحراز تقدم في هذا المجال .

يشكل الانتشار من جميع أوجهه واحدا من أخطر التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين . وفي رأي وفدي أن سياسة عدم الانتشار لابد أن تستند الى ثلاث دعائم جوهرية

الا وهي : معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وعدم انتشار الاسلحة الكيميائية ، والتحكم في التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في صنع القذائف اللازمة لاطلاق تلك الاسلحة .

وقد عقد مؤخرا في جنيف المؤتمر الاستعراضي الدوري لمعاهدة عدم الانتشار حسبما تقضي المعاهدة في نصها الاساسي .

وفي هذا الصدد ، يرى بلدي ، وتشاركه في ذلك بلدان عديدة أخرى ، أن الانتشار الانقي للأسلحة النووية قد مُنِع فعلا بصورة مرضية ، فيما عدا استثناءات قليلة . ومن ثم ، يمكن القول بأن أحد الاهداف الرئيسية للمعاهدة يجري تحقيقه بقدر معقول من الفعالية ، وأن هذا لابد وأن يفضي ، بالاقتران مع المناخ الدولي الجديد ، الى تمديد فترة المعاهدة لما بعد عام ١٩٩٥ .

ولقد أبرز المؤتمر عناصر جديدة وايجابية تحقق بشأنها توافق مشجع في الآراء ، كما تجلى القبول العام لاهداف المعاهدة ، والارتياح العام لطريقة تطبيقها . بيد أن ما تقدم لم يكلل بوثيقة ختامية ، وعلى الرغم من أن ذلك لا ينتقص تماما من صلاحية تلك العناصر ، فالواقع أن نتائج المؤتمر الاستعراضي لا تتماشى وحقيقة الوضع الراهن للمعاهدة ودرجة الامتثال للالتزامات التي أخذها الاطراف على عاتقهم ، كما أنها لا تعبر عما شهده مجال نزع السلاح النووي على امتداد السنوات الماضية ، من تقدم أكيد .

فاقتصر المؤتمر على تناول جوانب المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح وإيلاؤها الأولوية على كل ما عداها من جوانب ، وربطه في الوقت نفسه ، بين تمديد المعاهدة لما بعد موعد القضاء مدتها ووقف التجارب النووية فورا ، لم يكن أمرا غير واقعي ، وغير عملي فحسب بل أمرا حال كذلك دون اعتماد وثيقة ختامية .

إن الخطر الجسيم المتمثل في انتشار الاسلحة الكيميائية واحتمال استخدامها لابد وأن يحملنا على إمعان النظر في ذلك التهديد المحدق بالبشرية . ويؤمن وفدي إيماننا راسخا بوجوب درء هذا الخطر عن طريق الاسراع بعقد وانفاذ الاتفاقية الخاصة بالخطر الشامل والكامل للأسلحة الكيميائية .

أما الدعامة الثالثة لعدم الانتشار فهي التحكم في التكنولوجيا المستخدمة في قذائف إطلاق تلك الأسلحة . وكما يعلم الأعضاء ، تشارك اسبانيا مع مجموعة من البلدان الأخرى في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف الذي يمثّل هدفه على وجه التحديد ، في تحاشي الانتشار بدون إعاقه نقل التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في الأغراض السلمية . وأملنا أن يعزز ذلك النظام بزيادة عدد أعضائه مما يحقق زيادة فعالية الضوابط الموضوعية .

بقيت مسألة يعلّق عليها بلدي أهمية قصوى . وقد رأيت أن أتناولها في ختام كلمتي وهي : مسألة طريقة سير مؤتمر نزع السلاح وتوسيع نطاقه . فما برحت اسبانيا منذ عدة سنوات ، تؤيد الدعوة إلى مساندة أعمال المؤتمر للأمال التي يعقدها العالم عليه . ولبضع سنوات ، طالبت اسبانيا بحل المشاكل التي تشل الجهود الرامية إلى كفالة توسيع نطاق المؤتمر . وفي رأينا ، أن التغيرات الحاصلة في أوروبا هي المعمول الذي يمكن أن يزيل العقبة الكأداء التي كانت تسد علينا الطريق . فإنيهاء التوترات بين الشرق والغرب وتوحيد ألمانيا الذي نتج عنه شغور مقعد في المؤتمر لا بد وأن يحملنا على إعادة النظر في الفرضيات التي يبنى على أساسها التوسع المنشود في نطاق مؤتمر نزع السلاح . ومن ثم ، أصبح من الجائز النظر لا في صلاحية الاستمرار في آفاق هذا التوسع على نظام الاختيار المعمول به حتى الآن فحسب ، بل أيضا النظر في مدى صلاحية تطبيق نفس القواعد التي كانت مطبقة من قبل إذا ما تقرر الإبقاء عليه .

وختاماً ، تأمل اسبانيا أن يتم توسيع نطاق المؤتمر وقبول أعضاء جدد في أقرب وقت ممكن وأن يملأ ، إذا رُئي وجوب ذلك ، المقعد الذي كانت تشغله من قبل الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

وفي هذا السياق أود أن أذكر اللجنة بطلب اسبانيا الانضمام إلى عضوية المؤتمر والمشاركة في أعماله كعضو كامل العضوية .

### السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أود أن أتوجه اليكم سيدي الرئيس بأحر التهاني على انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه اللجنة الهامة . وأنتم تمثلون بلدا وشعبا تربطه بنا نحن الشعب اللاوي وشائج ثقافية وتطلعات الى السلم العالمي ، كما أننا نهنئ سائر أعضاء المكتب .

إن التغييرات العميقة والسريعة التي طرأت على مفاهيم العالم وعلى العلاقات بين الدول خلال الشهور الاثني عشر الاخيرة كانت مدعاة لاقتناعنا بأن عالمنا يمضي قدما صوب الانفراج والتعاون ، وأن جميع المنازعات بين الدول يمكن بالتالي ، تسويتها بالوسائل السلمية وبمنأى عن الخلافات الايديولوجية ، وأن الحروب والصراعات المسلحة يمكن تجنبها ببذل الجهود من أجل تحقيق التفاهم المتبادل وإجراء المفاوضات . كما أن التقارب والتعاون بين الدولتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي أفسحا المجال لإنهاء الحرب الباردة التي كانت سبباً في انقسام العالم ، لما يربو على ٤٠ عاماً ، الى كتلتين متنافستين ، بل إنها كادت أن تزج به في حرب نووية ، ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن ييسر ويغتنب لهذا التحول الجديد في الوضع ، الذي يبشر باقامة نظام دولي جديد في عالم خال من العنف ، ومن الأسلحة النووية .

والواقع إن الأمور كان يمكن أن تكون أحسن من ذلك بكثير ، لو لم تنشأ ، ونحن على مشارف الألفية الثالثة ، أزمة الخليج الفارسي ، التي تذكرنا بالطبيعة الهشة للوضع الذي نعيش فيه . إن الضم الوحشي لدولة مستقلة من جانب بلد مجاور أقوى وأكثر تسليحا ، وما ترتب عليه من حشد للقوات الأجنبية والأسلحة الحديثة المتطورة في المنطقة ، والتهديد باستخدام أسلحة التدمير الشامل هناك ، أمور يمكن في أي لحظة أن تفجر برميل البارود وتشعل حريقا عاما ستكون له نتائج وبيلة تتجاوز قطعا حدود المنطقة .

وإزاء هذه الحالة المتفجرة ، التي يمكن أن تتكرر في مناطق أخرى في المستقبل ، يصبح موضوع نزع السلاح العام والكامل من أهم المشكلات الملحة التي ينبغي أن يتناولها المجتمع الدولي كله - في رأينا - بكل ما تتطلبه من جدية وتركيز . والواقع أن مسألة نزع السلاح تجري مناقشتها منذ الشهور الأولى التي أعقبت إنشاء منظمتنا العالمية بسبب ظهور الأسلحة النووية على المسرح الدولي للأحداث ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت قرارات ومقررات عديدة من جانب الهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة . بيد أننا لم نتمكن من صياغة تدابير فعّالة تلبي الحاجة إلى تحديد المعايير والمستويات لما يلزم من الأسلحة للدفاع عن الدول وحماية أمنها ، دون إعطائها القدرة على الاضطلاع بعمليات هجومية واسعة النطاق .

وفي هذا الصدد ، فإننا نقدر تقديرا عظيما سياسة الشفافية العسكرية التي اعتمدها الاتحاد السوفياتي ، وهي سياسة سيكون من شأنها إذا اتبعتها الدول العسكرية الأخرى ، تسهيل عمل المنظمة على نحو هائل . ومن ناحية أخرى فإننا نرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٨٨ بالعمل على إجراء تخفيض انفرادي ملموس في قواته المسلحة وفي أسلحته ، وبصفة خاصة الدبابات والمدفعية والطائرات المقاتلة . كل هذه القرارات تشبه إصرار ومسؤولية هذا البلد ، الذي صاغ واعتمد في ١٩٨٧ نظرية عسكرية جديدة تقوم على مبدأ المحافظة على مستوى معقول من التسلح يكفي لضمان الدفاع عن النفس ، ونأمل أن تكون الدول العسكرية الأخرى في موقف يسمح لها



(السيد خامسي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

باتباع هذا المثال القيم حتى تعطى لعمل هيئة نزع السلاح الزخم المتجدد الذي يمكن أن يؤدي بالتدريج الى النجاح الذي انتظرناه طويلا .

هذه التدابير الانفرادية لنزع السلاح التي أشرت اليها توا ينبغي تشجيعها وتأييدها وإعطاؤها نفس القدر من الأهمية الذي يعطى للمفاوضات أو الاتفاقات على المستويات الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف ، لان جميع المبادرات والمشروعات التي تستهدف نزع السلاح ، سواء النووي أو التقليدي ، يكمل بعضها بعضا ويؤثر كل منها على الآخر في السعي الى تحقيق هدف واحد ، هو نزع السلاح العام والكامل .

انتقل الآن مرة أخرى الى المفاوضات الثنائية ، وبصفة خاصة المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما أقوى دولتين عسكريتين في العالم . إن المجتمع الدولي يجمع على الاعتراف بأهمية التقدم الذي أحرز منذ التوقيع على معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، التي جعلت من الممكن للبلدين إجراء تخفيض منتظم في قذائفهما النووية البرية القاعدة والمتوسطة المدى . وفي اجتماع القمة الأخير بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في هلسنكي أكد البلدان من جديد عزمهما على محاولة التوقيع في نهاية هذا العام ، أو في بداية العام المقبل ، على اتفاقية ستارت التي تحقق خفضا قدره ٣٥ في المائة في ترسانتي الأسلحة النووية الاستراتيجية للبلدين ، والتي سيكون لها أثر مشجع للعمل المتعدد الاطراف في قطاعات أخرى من نزع السلاح .

ويسعدنا بصفة خاصة الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية الذي وقعه البلدان في قمة واشنطن التي عقدت في أوائل حزيران/يونيه الماضي . وهذه الاتفاقية تقضي بتدمير الجزء الأكبر من المخزونات المعلن عنها ابتداء من نهاية عام ١٩٩٣ ، وتتضمن خاصة اجراء التفيتش والتحقق الموقفي والالتزام بوقف انتاج هذه الأسلحة عندما يبدأ نفاذ الاتفاقية ، والاعراب عن التصميم المشترك على البدء في مفاوضات متعددة الاطراف لانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة ، بالحظر النهائي الكامل لهذه الأسلحة . وهذا التصميم عنمر بالغ الأهمية في السياق الحالي

(السيد خامسي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

لازمة الخليج . كذلك فإن الإعلان المشترك بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية الذي أصدره البلدان في نفس الوقت ، يمثل خطوة هامة أخرى على طريق نزع السلاح النووي ولو أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، الذي عقد مؤخراً في جنيف ، لم يعتمد إعلاناً ختامياً بسبب عدم توافر الإرادة السياسية من جانب دول نووية معينة ، وهو أمر تأسف له غالبية الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي ، من المشجع أن نلاحظ أنه بفضل التغييرات الشديدة التي حدثت في أوروبا في الشهور القليلة الماضية ، أصبح العمل داخل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يتقدم على نحو يجعلنا الآن نتوقع أن يتمكن زعماء الدول الـ ٣٤ الأعضاء في مؤتمر القمة المقبل الذي سينعقد في باريس بعد ثلاثة أسابيع ، من إبرام اتفاق نهائي بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في قواتهم وأسلحتهم وبصفة خاصة في قوات وأسلحة منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، وذلك من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وسيكون لهذه الاتفاقية أهمية كبيرة لأنها ستواكب نهاية عقود أربعة من المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب ، وإنشاء نظام سياسي جديد في تلك القارة . بيد أن شمة دوائر معينة تعرب عن قلقها لأن الأسلحة التي سيتم التخلص منها والتي تتضمن كميات كبيرة من الدبابات والعربات المصفحة وقطع المدفعية والطائرات العمودية والطائرات المقاتلة وغير ذلك من الأسلحة الخفيفة ، قد تجد طريقها إلى بلدان العالم الثالث نظراً لعدم وجود ضوابط دولية تحكم عملية نقل الأسلحة ، وبالتالي يمكن أن تصبح هذه الأسلحة أدوات للمواجهة والتوتر وزعزعة الاستقرار في تلك البلدان . إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وهي بلد صغير ضئيل الموارد تشارك مشاركة تامة في هذا القلق . وفي نفس السياق يعرب وفدي مرة أخرى عن معارضته لبقاء القواعد العسكرية ولإقامة منشآت لتخزين الأسلحة والذخائر ، وإجراء مناورات عسكرية من جانب دول معينة خارج حدود أراضيها . هذه التدابير جميعها ، التي يمكن أن تؤدي إلى صراعات بين الدول ، ينبغي أن تدرس بعناية من جانب هيئة نزع السلاح وأن تحظر بنفس الطريقة التي تحظر بها الأشكال الأخرى لسباق التسلح .

(السيد خامسي ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية)

والامم المتحدة ، عن طريق اللجنة الاولى ، وهيئة نزع السلاح ، تعتبر الهيئة العليا المناسبة لتناول مشكلات نزع السلاح العام والكامل وحلها . ولكن إذا أردنا أن يحقق العمل في هذا الميدان نتائج ملموسة ، فمن المهم لجميع الدول ، كبيرة وصغيرة ، أن تلتزم على نحو دقيق بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وذلك وفقاً لما نص عليه ميثاق منظماتنا . وعلى أساس الاحترام الدقيق لهذا المبدأ تعتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تشارك الى أقصى حد ممكن في جهود المجتمع الدولي في هذه المهمة الصعبة المعقدة ، مهمة نزع السلاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السفير نانا سوترمنا ، بوصفه الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح ، الذي سيقدم تقرير الهيئة .

السيد سوترمنا (اندونيسيا) رئيس هيئة نزع السلاح (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، يشرفني أن أقدم تقرير الهيئة عن دورتها لعام ١٩٩٠ ، الوارد في الوثيقة A/45/42 . كما كان الحال في السنوات الماضية ، يتكون التقرير من أربعة فصول وملحقات ، ويشتمل على نتائج مناقشات الهيئة حول شتى مواضيع نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالها أثناء دورة عام ١٩٩٠ المضمونية . والفصل الرابع على وجه الخصوص يشتمل على استنتاجات وتوصيات تعكس على نحو صحيح حالة المناقشات بشأن قضايا نزع السلاح التي ناقشتها الهيئة في أيار/مايو من هذا العام .

وكما كان الحال في الأعوام الماضية ، نُظمت دورة ١٩٩٠ وفقا لولاية هيئة نزع السلاح المنصوص عليها في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ووفقا للخطوط الإرشادية التي حددتها الجمعية العامة في دورتيها السابعة والثلاثين ، والرابعة والأربعين ، وذلك في قرارها ٧٨/٣٧ ياء و ١١٩/٤٤ جيم ، حيث طلب فيهما الى اللجنة أن توجه اهتمامها في كل دورة مضمونية لمواضيع محددة ، وأن تبذل كل جهد ممكن للخروج بتوصيات محددة بشأن تلك المواضيع تقدمها الى الجمعية العامة في دورتها اللاحقة . وبعد مداوات شاقة أثناء دورتها المضمونية لعام ١٩٩٠ ، اعتمدت الهيئة التوصيات المحددة التي تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين بتوافق الآراء ، وذلك كما ورد في الفقرة ٢٨ من التقرير . وهذه التوصيات اعتمدت إما من جانب كل فريق من أفرقة العمل الأربعة وفريق اتصال ، أو من جانب أفرقة التشاور ، التي تولت المسؤولية عن مختلف البنود المضمونية المدرجة على جدول الأعمال . وتجدر الإشارة الى أنه طلب من الهيئة هذا العام أن تنظر سبعة بنود مضمونية على جدول أعمالها . ومن بين هذه البنود بند جديد هو " المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية " .

يسعدني في هذا المضمار أن أقول إن الهيئة تمكنت خلال هذا العام من اختتام جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها باستثناء البند الجديد . واعتمدت الهيئة بتوافق الآراء نصوصا بشأن البنود المتعلقة بمسألة قدرة جنوب افريقيا النووية ، ودور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ، ونزع السلاح التقليدي ، ومشروع اعلان عقْد التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح . كما أحرز أيضا قدر كبير من التقدم بشأن البند المتعلق بالتسلح البحري ونزع السلاح . وحظيت النتائج والتوصيات بشأن الموضوع بتأييد جميع المشاركين في المشاورات .

وبتقييم أعمال الهيئة بشكل عام ، أعتبر أن النجاح قد تحقق في دورة ١٩٩٠ بفضل ما أبدته جميع الدول الاعضاء من التعاون والمرونة وروح التوفيق . والبند المتمثل بسباق التسلح ونزع السلاح النووي اعتبر بصورة عامة أصعب بنود جدول الأعمال . فقد طُلب إلى الهيئة بموجب ذلك البند أن تصوغ عمليا برنامجا مصفرا شاملا لنزع السلاح . وليس من المستغرب في هذه المرحلة أن الهيئة لم تتمكن من أن تعتمد نصا بشأن الموضوع بتوافق الآراء . والاتفاق من حيث المبدأ ، الذي أعلن عنه مؤخرا ، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في اجتماع القمة الذي انعقد في حزيران/يونيه من هذا العام ، بشأن مفاوضات تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، لم يكن إلا جزءا من القضية ولم يستطع أن يوفر قوة دفع كبيرة لعملية التفاوض المتعددة الاطراف بشأن مسألة نزع السلاح النووي . وقد انعكست جوانب أخرى من المسألة ، في المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في آب/أغسطس وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام .

وقد أشار العديد من أعضاء الهيئة في الاعوام الماضية إلى أنه ينبغي للهيئة أن تحد من عدد البنود المدرجة على جدول أعمالها ليتسنى لها تكريس أقصى جهودها لعدد قليل من البنود التي تتوفر لها فرصة نجاح أكبر من غيرها . وقد تقدم العام الماضي عدد من الوفود باقتراحات محددة في هذا الصدد . وكان من الصحيح أن بعض هذه المواضيع المطروحة كانت قد بقيت على جدول أعمال الهيئة لسنوات عديدة دون التوصل

الى استنتاجات بشأنها ، إلا أنه اعترف عن حق بأن عدم توفر الظروف الدولية المواتية في الماضي كان من الاسباب التي أسهمت في هذه النتيجة . وفي هذا الصدد ، تمكنت الهيئة برئاسة السفير باغبيني نزنجيا ، ممثل زائير ، من صياغة مجموعة "طرق ووسائل لتحسين أداء هيئة نزع السلاح" ، نص عليها في مرفق القرار ١١٩/٤٤ جيم . وقد اعتمدت الهيئة هذا البرنامج الاصلاحى رسميا في دورتها المضمونية هذا العام .

فيما يتصل بتنظيم أعمال الهيئة في عام ١٩٩٠ ، لاحظنا بامتنان أنه على الرغم من بعض الصعوبات المتعلقة بمسألة إنشاء هيئة فرعية لبند جدول الأعمال الجديد ، فإن اللجنة كانت بمنأى عن المشاكل الاجرائية والتنظيمية في صدد مسألة التوزيع المنصف للرئاسة بين الهيئات الفرعية ، ومسألة مدة الدورة . وفي هذا الصدد ، اعتقد أن بعض المشاورات التي سبقت الدورة كانت مفيدة للغاية وأسهمت إسهاما كبيرا في تنظيم أعمال الهيئة هذا العام . كما أن الترتيبات المناسبة للاجتماعات حسنت أيضا من استخدام موارد المؤتمرات في الدورة المضمونية لعام ١٩٩٠ . وإنني لعلى اقتناع بأن المشاورات المناسبة بين الوفود ، بمساعدة إدارة شؤون نزع السلاح ، من شأنها أن تيسر عمل الهيئة في المستقبل ، مع مراعاة البرنامج الإصلاحي المعتمد بعنوان "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح" .

أخيرا ، لا ينبغي أن يغوتني أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على تفهمها وعلى تسييرها عمل الهيئة هذا العام على نحو جدي بغية النهوض بالمهمة التي أناطتها بها الجمعية العامة . وينبغي الإشادة على نحو خاص بأعضاء مكتب الهيئة ، لاسيما مقررهما ، السيدة ليبيراتا مولامولا ، ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة ، وكذلك رؤساء أفرقة العمل المختلفة وفريق الاتصال وأفرقة التشاور ، وهم على وجه التحديد ، السيد سيرغي مارتينوف ، ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وأنتم يا سيادة الرئيس ، والسفير روبرتو غارسيا موريتان ، ممثل الأرجنتين ، والسفير سرغيو دي كويرون دوارتيه ، ممثل البرازيل ، والسفير نوغروهو وزنومورتي ، ممثل اندونيسيا ، والسفير مكوجولد ملبن ، ممثل الدانمرك ، والسفير ايمك آيو ازكيوي ، ممثل نيجيريا ،

والسفير بيتر هو هينغلندر ، ممثل النمسا ، على تعاونهم ومساعدتهم . وبالنيابة عن الهيئة أود أيضا أن أعرب عن شكري لإدارة شؤون نزع السلاح ، لاسيما وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي اكاشي ، على المساعدة القيمة التي وفرت للهيئة ، كما أتقدم بالشكر الى أمين هيئة نزع السلاح ، السيد لين كيو - تشنغ ، والى زملائهما الذين يعملون أمناء لهيئات فرعية تابعة لهيئة نزع السلاح . باسم الهيئة أعرب عن عظيم تقديري لأعضاء الأمانة العامة الآخرين الذين ساعدوا الهيئة على النهوض بمهمتها . يشرفني الآن أن أقدم التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، المتضمن في الوثيقة A/45/42 .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أوود

في البداية ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم عن أحر تهاني وتهاني وفدي بانتخابكم رئيسا للجنة الاولى . ويسعدني أن أراكم تتراشون أعمال هذه اللجنة الهامة بوصفكم سفيرا لبلدكم نيبال التي تتمتع معها بروني دار السلام بعلاقات قوية وودية . ونحن واثقون من نجاح أعمالنا في ظل توجيهاتكم . وأود أيضا أن أتقدم بتهاني الى أعضاء المكتب الآخرين الذين ساهموا في أعمال هذه اللجنة بتفان .

ينعقد اجتماعنا اليوم في ظل خلفية من التطورات الهامة التي تغير من الوضع السياسي والاقتصادي في العالم العام . وأدت هذه التغييرات الى ظهور اتجاهات جديدة نحو السلم والتوافق داخل معظم مناطق العالم ، مع دخول العلاقات بين الدول في مجتمع الأمم بعدا سلميا جديدا .

وكما قال وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة ، ينبغي أن ننظر الى هذه الاتجاهات السلمية من منظور عالمي شامل ، بدلا من الاقتصار على درامة وجهة نظر منطقة أو منطقتين . وينبغي أن يمنحنا الوفاق الدولي القدرة على التصدي لمسألتي تكس الأسلحة والتسوية السلمية للنزاعات .

ومن المهم ألا نقبل ببساطة ظاهرة حيازة الأسلحة على أنها سمة لا مفر منها في النشاط القائم بين الدول ، حيث أنها كثيرا ما تكون سببا متأصل الجذور لنشوب عمليات قتالية مطوّلة . وما لم نتمدّ لمسألة تخفيض الأسلحة ، فقد لا تبقى هناك أي إمكانية لإحلال السلم الشامل - السلم والاستقرار العالميين اللذين نسعى إليهم جميعا - إلا في حالات محددة .

وتعد الحالة في الخليج مؤشرا واضحا على الطابع الهش للنظام العالمي السلمي الجديد . لقد أدى نقل الأسلحة بلا هوادة الى المنطقة أثناء النزاع بين إيران والعراق ، الى زيادة قدرات بلدان المنطقة على الدخول في حرب مدمرة . وإحدى المفارقات المأساوية لصناعة نقل الأسلحة ان يواجه المرء الآن أسلحة التدمير الشامل التي هي من صنع يديه .



وكما ذكرت من قبل ، شهدنا تغييرات في تعريف العلاقات ما بين الدول . لقد وجدنا مدعاة للتشجيع في التعاون الذي تبديه الدولتان العظميان في معيهما من أجل حل مسائل دولية معقدة . ونتيجة لهذه المواقف الايجابية ، ونظرا لمساندة كل الدول ، أصبحت الأمم المتحدة ، ولاسيما هذه اللجنة ، في موقف يسمح لها أن تقوم بدور أكثر تأثيرا في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح . ونحن نرى أن هذا الدور للأمم المتحدة دور حاسم اذا كان لنا أن نتحاشى اخفاقات الماضي ، ونحاول كدول أن نكفل إجراء تخفيضات فعلية في الأسلحة ، وأن نوفر مراقبة كافية وضمانات فعالة بعدم انتشار الأسلحة النووية .

ونحن نعتقد أنه لكي نحول دون حدوث هذه الاخفاقات ، فإن الامر يقتضي الاشتراك النشط للأمم المتحدة واحترام كل الدول الاعضاء لميثاقها ، وذلك جنبا الى جنب مع الالتزام باجراء حوارات ثنائية وإقليمية لنزع السلاح مسايرة لجهود الأمم المتحدة . ونأمل في أن يؤدي تحسن المناخ الدولي الى بذل جهود جديدة من جانب كل البلدان للسعي بصدق نحو تحقيق أهداف نزع السلاح . لقد خفف تلاشي التوتر بين الشرق والغرب من السعي وراء التفوق العسكري ، وهذا ما يمكن ترجمته فيما نأمل الى تخفيض فعلي للأسلحة . وهذا الاتجاه يبدو مقصورا حتى الآن على السياق بين الشرق والغرب . وفي الوقت ذاته ، ما زال تكديس الأسلحة في باقي أنحاء العالم ، لا سيما في العالم الثالث ، مستمرا . ويبدو من تصرفات الكثير من بلدان العالم الثالث أنها قد دخلت الآن في سباق تسلح خاص بها . وهذا مجرد انعكاس للمشاكل الأساسية التي تميز الوضع السياسي العام لدول العالم الثالث . ومما يزيد الطين بلة التناقض الناشئ بين الحاجة الى إيجاد حلول لمشاكل التخلف في بلدان العالم الثالث من ناحية ، وحاجة هذه البلدان الى أن تحصل على مزيد من الأسلحة من ناحية أخرى (\*) .

---

(\*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

ويتجلى ذلك في استمرار انتشار وتكثيف سباق التسلح الذي يعزى الى حد بعيد الى إحساس البلدان بعدم الطمأنينة الى نوايا البلدان الأخرى والى احترامهم للقانون الدولي . وقد أسهم ذلك في استمرار تكديس الأسلحة الموجودة بالفعل - من تقليدية ونووية على السواء - بالإضافة الى استحداث أسلحة جديدة .

لكل دولة الحق في أمن يخلو من التهديد . ونحن نأمل في أن يتسنى الآن ، فسي ظل الانفراج الدولي الجديد ، اتخاذ تدابير بناء الثقة على نحو فعال . ومن شمس ، رحبنا بعقد اجتماع اقليمي بشأن تدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، في كاتماندو في أوائل هذا العام بوصفه خطوة هامة نحو إقامة علاقات أمتن تخلو من الشكوك وعدم الثقة . ويتعين علينا أن لا نبدد الفرصة التي تتجلى الآن لصياغة نظام عالمي جديد لا يتقيد بحجم أسلحة أي بلد أو قدراته على التسلح .

أخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بزماء المبادرة في هذا السبيل . وكان توقيع معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسط والمدى الأقصر في عام ١٩٨٨ نقطة تحول تاريخية نحو الحد من الأسلحة . ويحدونا الأمل في أن يستتبع ذلك إحراز نجاح مشابه في المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . وفي اجتماع حزيران/يونيه من هذا العام ، أكد مرة أخرى زعيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عزمهما الأكيد على أن يتم الانتهاء من إعداد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ، لتكون جاهزة للتوقيع بحلول نهاية هذا العام . ونأمل أن تحقق هذه المعاهدة الهدف الذي تسعى الى تحقيقه - وهو تقليل خطر اندلاع حرب نووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين . ونرى أيضا أننا إذا كنا ملتزمين بوقف سباق التسلح والحد من التطوير النوعي للأسلحة التدمير الشامل ، تعين علينا أن نتناول بجدية مسألة عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ومن دواعي الأسف أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتوصل الى توافق في الآراء بشأن العلاقة بين التجارب النووية ونظام عدم الانتشار . وكان أملنا ، مع تزايد القلق من انتشار الأسلحة النووية ، بأن يبدي المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان

ذات القوة النووية ، استعدادا مقابلا لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب . إن حظر التجارب النووية أمر حتمي لا مفر منه اذا لم نرد للأسلحة النووية أن تتطور باستمرار . إننا نحث على إعادة تشكيل اللجنة المختصة في دورة عام ١٩٩١ لمتابعة المفاوضات من أجل الحظر الشامل للتجارب .

نحن نشعر أيضا بالقلق لأنه ، على الرغم من اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ ، ما زال استخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستخدامها يشكلان سمة من سمات النزاعات الإقليمية . لذلك ينبغي مواصلة جميع الجهود اللازمة لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية الحالية . وتحقيقا لهذا الهدف ، نرحب بالاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجتماع القمة في حزيران/يونيه على تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية . ونأمل أن تتخذ كل البلدان التي لديها هذه الأسلحة تدابير مماثلة .

وكما لاحظ وزير خارجية بلدي في الجمعية العامة ، لا يمكن معالجة الصراعات التي تؤدي إلى حدوث تصعيد في سباق التسلح على نحو مرضي ما لم تُدرس أيضا الأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات . وسواء كانت الأسباب سياسية في طبيعتها أو كامنة في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها كثير من الدول ، فإنها تمثل الدافع إلى العداء وهي التي تُعد الساحة للنزاع المسلح .

ومن ثم ، يجدر بنا ونحن نبحث في طرق التصدي المباشر لمسألة تخفيض الأسلحة ، أن نبذل في الوقت نفسه جهدا لإزالة التهديدات الأساسية التي يتعرض لها السلم العالمي . عندئذ فقط يمكن تحقيق الأهداف السامية المكرسة في ديباجة ميثاقنا .

السيد موهيكا كانتيلار (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : من دواعي السعادة البالغة لوفد بلدي أن السيد رانا يتولى رئاسة أعمال لجنتنا . ونحن نرى أن ذلك يمثل اشارة يستحقها عن جدارة بمهاراته الدبلوماسية وخبرته الواسعة ، كما أنه يمثل تأكيدا مجددا بأن بوسع جميع البلدان أن تقدم ، في منظماتنا وفي كل ما يتعلق بمسائل نزع السلاح ، مساهمتها التي يتعين أخذها في الاعتبار بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية .

ونحن نهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين ، مؤكدين لهم أننا على استعداد كامل للتعاون معهم في اضطلاعهم بالمهام المسندة إليهم . ونحن على ثقة بأنهم سيبدلون قمارى جهدهم لكي تكلل أعمالنا بالنجاح .

إننا ندرك جميعا أن المناخ السياسي الذي نضطلع في ظله بأعمالنا قد تطور ، خصوصا بالمقارنة بالمناخ الذي كان سائدا خلال الدورات السابقة .

ومن دلالات التطور الجديد الذي نشهده الآن الاتجاه الآخذ في الظهور فيما يبدو صوب الحلول السلمية للمنازعات الاقليمية ، والتغيرات العميقة التي حدثت في أوروبا الشرقية ، والتحسن المستمر في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذين يتجهان الآن صوب المزيد من التفاهم والتعاون بينهما ، وبالتالي صوب تحسين مناخ الانفراج في القارة الأوروبية برمتها .

وبطبيعة الحال ، لا بد أن يكون لكل ذلك تأثير على أعمالنا . ويرى البعض ، ومنهم الأعضاء في لجنتنا ، أن الحرب الباردة قد أصبحت في خبر كان . ومع احترامنا لهذا الرأي ، نعتقد أنه وإن كانت قد اتخذت في هذا الصدد خطوات نأمل أن تؤدي إلى القضاء على تلك الفترة المظلمة ، فإنه لا بد لنا أن نقول بصراحة وبكل تواضع إن الوقت لم يحن بعد لكي نهلل لاختفاء تلك الفترة . ويكفي أن نذكر بأنه من بين الأعمال التي حدثت في فجر فترة ما بعد الحرب هذه ، قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بسلاح من أسلحة الإبادة الشاملة وهو القصف الذي كان أيدانا ببدء العصر النووي . والآن ، وبعد انقضاء أكثر من ٤٥ عاما وبعد حروب متواصلة بلا توقف لم نتمكن بعد من

القضاء على خطر الحرب النووية ، بل هناك الآن أسلحة أكثر تطوراً وتقدماً تكنولوجياً من الأسلحة التي أُلقيت على المدينتين اليابانيتين .

وعلاوة على ذلك ، فإنه في حين أن الحرب الباردة كانت تتسم أساساً بالمجابهة العسكرية والايديولوجية بين الشرق والغرب المركزه أساساً في بداية الامر على قارة أوروبا ، حيث نهض الاتحاد السوفياتي من وسط حطامه بعد أن دفع شمنا فادحا لكفاحه ضد الغاشية ، فإن نطاق تلك المجابهة أخذ يتسع الى ما يتجاوز أوروبا ، ورمخ جذوره في سياسات مدمرة في مجموعة متنوعة واسعة من مناطق العالم الاخرى ، شملت آسيا حيث نجد على سبيل المثال أن شبه الجزيرة الكورية لا تزال مقسمة تقسيماً مطنعاً ، وأمريكا اللاتينية والكاريببي حيث لا تزال كوبا تتعرض ، بعد انقضاء ما يقرب من ثلاثة عقود ، لسياسة الحرب الباردة العمياء والعشوائية التي تمارسها نفس الامبراطورية التي تفتقت قريحتها عن هذه الفكرة الوبيلة التي سببت ولا تزال تسبب أضراراً فادحة لشعبنا .

لذلك ، لا يكفي أن تتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وأن يسود الوئام بدلا من التوتر العلاقات بين بلدان أوروبا ، رغم أننا نرحب بهذا التطور بكل تأكيد ، غير أنه فيما يتجاوز ذلك ، لا بد من حدوث تغير جذري بدرجة اكبر في طريقة التفكير وفي النهج التي تتبع وفي التصرفات في الحياة الدولية .

هل هناك أي فارق بين الجهود التي ترمي الى زعزعة الاستقرار ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى - بما في ذلك استخدام الاذاعات الهدامة وغير المشروعة ضد البلدان المستقلة - وانتهاك سيادة الدول ، وارتكاب أعمال العدوان ، ومحاولات استخدام سلاح تجويع الشعوب وإفكارها ، هذه التدابير كانت تتخذ فيما مضى ضد بعض بلدان أوروبا ، وهي تنفذ الآن ضد الكثير من بلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي لا تطالب إلا بمعاملة عادلة وباحترام رغبتها في العيش في سلم وبالمضي في تنميتها وفي تحقيق رفاهها الاقتصادي والاجتماعي .

ربما لم نعد في حالة حرب باردة ، إلا أنه لا يزال يجري انفاق البلايين من الدولارات على استحداث أسلحة جديدة أكثر تطورا وأشد فتكا . ومع أننا نعتبر ذلك شيئا لا أخلاقيا ونحن نقترّب من نهاية القرن العشرين ، فإننا لا نزال نشهد عشرات الملايين من الأشخاص ، وخصوصا من الأطفال ، يلقون حتفهم نتيجة للجوع والأمراض والأوبئة التي استحدث لها العلم سبل علاج زهيدة الثمن وفعّالة .

ربما ما يحدث الآن ليس حربا باردة ، رغم أن الذين تتوفر لديهم الموارد المالية والعلمية اللازمة لانقاذ تلك الأرواح لا يفعلون ذلك .

أليست هذه حالة حرب باردة عندما يسمح لاقتصادات بلدان العالم الثالث بأن تنزف حتى آخر قطرة دم ، بينما يحكم على الملايين من سكانها بالعيش في بؤس ، وبينما تخنقها في كل يوم بشكل متزايد مطالبات لا تتوقف لسداد ديون خارجية ببلايين الدولارات ليست هي مسؤولة عنها ؟

أليست هذه أيضا حالة حرب باردة عندما نشهد اتفاقات لنزع السلاح يجري توقيعها بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بينما لا تزال هناك مناورات عسكرية ضخمة تجري قسرا بالقرب من بلدان مستقلة وذات سيادة بهدف التباهي بالتفوق العسكري ولتهديد الشعوب وتخويفها ؟

يؤسفنا أننا لا نستطيع تأييد الافتراض القائل بأننا قد تجاوزنا فعلا فترة الحرب الباردة ، بكل أثارها السلبية على الجنس البشري .

إننا إذ نرحب بالتغيرات المشجعة التي ما فتئت تحدث على الصعيد الدولي ، نعتقد أن التسرع بإعلان بزوغ عهد ما بعد الحرب الباردة هو بمثابة تهوين من الواقع الذي نعيشه وتجاهل لأصوات الشعوب الكثيرة في شتى مناطق العالم التي تنادي أيضا بإنهاء الحروب الباردة وكل أنواع الحروب التي تؤثر على امكانياتها في تحقيق السلم العادل والدائم الذي تتطلع إليه .

وهناك تسليم عام بأن الخطر الأكبر الذي يهدد البشرية يتمثل في الأسلحة النووية . وفي حين أن منع اندلاع حرب نووية مهمة ذات أولوية قصوى ، فإن أفضل ضمان

لعدم استخدام تلك الأسلحة وللحفاظ على الجنس البشري يكمن في القضاء التام على كل الأسلحة النووية .

ومن شأن الاتفاق الشئائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، الذي يجري تنفيذه حاليا ، أن يؤدي في وقت قريب جدا الى إمكانية القضاء على فئة واحدة من الأسلحة النووية ، وهذا لا يمثل سوى انخفاض ضئيل في القدرات النووية للإبادة الشاملة .

كما أن الاتفاق الذي تم التوقيع والتصديق عليه مؤخرا في القمة المعقودة بين قائدي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي يعلن عزمهما على أن يوقعا في أوائل العام القادم اتفاقا لإزالة جزء من مخزوناتهما الاستراتيجية ، سيمثل دونما شك خطوة هامة أخرى في السعي الى تخفيض الأسلحة النووية .

ويرحب وفد بلدي بكل تقدم أمكن تحقيقه حتى الآن . ونحن على ثقة بأنه ستعتمد في المستقبل اتفاقات أخرى فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية وغيرها من أنواع الأسلحة النووية .

ومع ذلك ، فإنه إذا كان خطر المحرقة النووية قد تراجع بعض الشيء وإذا كانت الأسلحة النووية قد انخفضت الى حد ما ، فإن الانسان لا يزال رهينة لامكانية استخدام تلك الأسلحة . وهكذا ، فإنه لا يمكننا التهاون في مطلبنا العادل لتحريم هذه الأسلحة والقضاء التام عليها .

وبيتضح من تقرير الأمين العام عن الدراسة الشاملة التي أجراها بشأن الأسلحة النووية فريق من الخبراء برئاسة السفير شيورين ، وهي دراسة جديرة بالثناء ، أنه لا تزال، يوجد في عام ١٩٩٠ نحو ٥٠ ٠٠٠ رأس نووية موزعة في سائر أنحاء العالم . وتبلغ القوى التفجيرية الاجمالية للترسانات النووية الحالية زهاء ١٣ ٠٠٠ مليون طن من مادة ت. ن. ت. (ثالث نترات التولوين) شديدة الانفجار ، أو ما يوازي مليون ضعف، الطاقة التفجيرية لقنبلة هيروشيما الذرية .

يبدو أن الخبراء لم ينجحوا في التوصل إلى اتفاق في هذا الأمر الذي عولج بإيجاز مع أننا نعتبره هاماً جداً . وإنني أشير هنا إلى التطور والتحسين ، النسبيين والشابطين ، للأسلحة النووية ، وتحديثها بالتطبيق المتواصل لنتائج التقدم العلمي والتكنولوجي . إن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية - بما فيها الدولتان النوويتان العظيمتان - التي تسهم على نحو مستمر في استمرار سباق التسلح النووي وفيما يسمى بالانتشار الرأسي للأسلحة النووية .

إننا لا نستطيع أن نتفاض عن نداءات ومطالبات المجتمع الدولي - بما فيه منظماتنا - بالإنهاء التام القاطع للتجارب النووية . ومن المثير للدهشة حقاً ، إنه حتى اليوم - وبعد فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع الأخير لمعاهدة عدم الانتشار - لا تزال بعض الوفود تجد لديها الجرأة على تحدي المجتمع الدولي ، بل إنها تحاول حتى في لجنتنا هذه أن تقنعنا بأن إجراء التجارب النووية ضرورة مستمرة إذا ما كان لها أن تحتفظ بمصداقيتها وقوتها بوصفها رادعاً نووياً .

إن وفد كوبا ، اقتناعاً منه بعدالة موقف الوفود التي قامت - برئاسة المكسيك - بالمبادرة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي ، يؤيد تماماً ذلك المطلب ويحدوه الأمل في أن يكون المؤتمر الذي سيعقد في أوائل العام القادم معلماً جديداً في طريق الجهود الرامية إلى تحقيق الحظر التام للتجارب وإزالة الأسلحة النووية تماماً .

ونحن ، بالمثل نؤيد تعزيز أنشطة مؤتمر نزع السلاح ، ومن ثم تلافي الحالة التي لم يتسن له في ظلها - بعد عدة سنوات من اللافعالية - سوى إعادة إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية ، وذلك في المراحل الأخيرة من عمله هذه السنة . بل إن هذه اللجنة نفسها قد أعطيت ولاية محدودة للغاية ، كما أن التوصية بإعادة تشكيلها فور بدء دورة كانون الثاني/يناير المقبلة لا تعدو أن تكون مجرد احتمال .

إن مكافحة مشاكل المخدرات والجريمة وتدهور البيئة ، كلها قضايا ظهرت في الآونة الأخيرة بوصفها مشاكل عبر وطنية لها آثار عالمية . وفي الوقت الذي لا تنكر فيه



الأهمية الجوهرية لتلك القضايا وضرورة إيجاد حلول لها ، نرى البعض يقترح إعطاءها أولوية تفضي الى ادراجها ضمن القضايا التي يتعين على مجلس الأمن أن يدرسها وينظر فيها ، مما يوسع من مجال اختصاص هذا المجلس التابع للأمم المتحدة .

وعلىنا أن نسأل أنفسنا مرة أخرى أليست مسألة الحظر التام والكامل مسألة تؤثر على كل البلدان ؟ أليست مسألة ذات طابع عبر وطني لها أثر عالمي شامل ما برحنا نتناوله منذ سنوات ؟ إن لها عواقب تؤثر على بقاء البشرية لدرجة أنها لا يمكن أن تفصل عن مسألة الأسلحة النووية . أفلا يجب إذن أن يجري تناولها على أنها أمر ذو أولوية أكثر من أي موضوع آخر يراد لنا أن نعالجه بوصفه أمراً ذا أولوية ؟

ثمة مسألة أخرى جديرة بالاهتمام من بين المسائل المعروضة علينا ألا وهي مسألة الأسلحة الكيميائية . فبالرغم من نداءات الجمعية العامة المستمرة للمطالبة بإبرام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية بأسرع وقت ممكن ، ورغمما عن الجهود التي بذلت لم يتمكن التوصل الى إيجاد وسيلة لتحقيق هذه الغاية . ولا يزال هناك عدد من القضايا التي يجب أن تحسم ، وهذه تتطلب الإرادة السياسية أكثر مما تتطلب المهارة التقنية .

وسيواصل وفدنا - الذي يبحث على أن تبرم في أسرع وقت ممكن اتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية فضلاً عن البدء في تدمير ذلك النوع من الأسلحة ومنشآت إنتاجه - سيواصل العمل بنشاط من أجل إبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية توجد حقوقاً متساوية لكل الأطراف ولا تعرقل تطوير الصناعة الكيميائية أو التعاون الدولي في الاستخدام السلمي لذلك المورد .

إن فريق البلدان المحايدة وغير المنحازة في مؤتمر نزع السلاح ، قد أعرب في بيانها الصادر في تموز/يوليه الماضي - بعد أن أشار الى الاتفاق الثنائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تدمير أسلحتهم الكيميائية وعدم إنتاجها - عن أسفه لما يترتب على التنقيحات المقترحة من هاتين الدولتين لمشروع الاتفاقية متعددة الأطراف من آثار سلبية لأنها ، في جملة أمور ، تؤخر اتخاذ القرار بإزالة الأسلحة

الكيميائية إزالة شامة وتفرض شروطا معينة ، وتمنح حقوقا للدول استنادا الى حيازتها للأسلحة الكيميائية وتخلق حالة من عدم اليقين من الوجهة القانونية بمسدد نطاق الاتفاقية متعددة الاطراف وتنفيذها . وقد أكدت المجموعة أيضا على رأيها بأن الهدف النهائي يجب أن يكون اتفاقية غير تمييزية تحظى بتأييد عالمي .

ويرى وفد كوبا - كما أعلن في إعلان مجموعة ال ٢١ - أن التدمير التام لكل الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها يجب أن يكون بلا قيد أو شرط ، وأن يتقرر اعتبارا من تاريخ ابرام الاتفاقية ، كما هو وارد في نص مشروع الاتفاقية الحالي . ونحن نكرّر أيضا موقفنا القائل بأن الوسيلة الفعالة لمنع انتشار هذه الأسلحة إنما تكمن في حظرها حظرا تاما كاملا . لذا ، علينا أن نعلم عدم موافقتنا على النهج الرامي الى ايجاد تدابير جزئية في إطار ما يسمى بنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية .

انتقل الآن الى مواضيع أخرى من المواضيع التي نعالجها مثل نزع السلاح التقليدي . فبعد سنوات من الجهود ، قرر الاجتماع الأخير لهيئة نزع السلاح أن يختتم دراسته لذلك الامر ، باعتماد وثيقة بتوافق الآراء تحدد المبادئ التي يجب الالتزام بها لاتخاذ تدابير في ذلك المجال . ويرحب وفدنا بالنتيجة التي تحققت ، وإن كنا نفضل أن تعالج مسألة التحسين النوعي للأسلحة التقليدية وتطبيق أحدث التكنولوجيات فيها ، على نحو أكثر تركيزا .

إن وفد كوبا يعد نزع السلاح التقليدي عنصرا هاما من عناصر نزع السلاح العام والكامل ، لا نستطيع أن نغفل في صده عن التقدم الذي يجري في مجال نزع السلاح النووي الذي هو أمر له الأولوية القصوى . وإذ يسلم وفدنا بالمسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها أكبر الترسانات العسكرية ، وكذلك ضرورة الوفاء بالمتطلبات الدفاعية تمشيا مع الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية دون الانتقاص من الأمن ، فإنه يرى من الضروري وضع حد لأعمال العدوان والتدخل ، بكل أشكاله ، في الشؤون الداخلية للدول بغية تهيئة مناخ يمكن جميع الدول من المشاركة في هذه العملية .

لقد أكدت بعض الوفود على أهمية وملاءمة اتخاذ تدابير لنزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي . والدراسات التي قامت بها الامم المتحدة من قبل تقدم عناصر تتطلب التحليل الجاد ، على أن التجربة الاوروبية توفر بلا شك نظرة أكثر موضوعية لتلك التدابير ، لا سيما وأنه سيجري - بعد بضعة أيام من مناقشتنا هذه - في إطار اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في باريس ، التوقيع على الاتفاق الاول الخاص بنزع السلاح التقليدي في أوروبا . إننا نرحب بهذا الحدث ، الذي ستكون له بلا شك آثار ايجابية على السلم والامن الدوليين .

ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار السمات المحددة للمنطقة المعنية ، وأن تكفل مشاركة جميع الدول المعنية مع التأكد من أخذ وجهات نظرها في الحسبان ، وتلك مسألة بالغة الأهمية سبق الاعتراف بها .

وقد هيأت الأحداث الأخيرة التي جرت في أوروبا الظروف المشجعة للتفاوض على تدابير لنزع السلاح ، ستتخذ شكلا ملموسا في المستقبل القريب جدا . وإذا أخذنا في حسباننا السمات المميزة لتلك القارة التي بدأت وتطورت فيها الحربان العالميتان ، والتي أدت اتجاهات ومواقف الريبة فيها إلى تكوين الحلفين العسكريين الرئيسيين ، فلن يدهشنا أن أكثر الأسلحة والترسانات الموجودة على ظهر الأرض تعقيدا موضوعة فيها . وبينما تلقى المفاوضات التي تجري في أوروبا والتدابير التي ستعتمد الترحيب وتوفر مدعاة لتوجيه التهاني ، فلا شك أن لكل منطقة ولكل قارة سماتها المميزة الخاصة وينبغي عند السعي لتحقيق الهدف المنشود وهو السلم في المناطق والقارات الأخرى ، أن تؤخذ في الحسبان أشياء مثل التهديدات غير العسكرية الموجهة للأمن . وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا لتاريخ التدخل السياسي الطابع ، والعدوان العسكري ، وأشكال التدخل الأخرى من جانب الدول القوية الناشطة في إطار اقليمي ، وذلك عدا الدول الواقعة جغرافيا خارج هذا الإطار .

ولذلك ، فمن الضروري للغاية دعوة تلك الدول إلى قبول التزامات فيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي تزيل إمكانية استخدام العدوان ضد البلدان الأخرى أو تهديد أمنها وسلامة أراضيها وسيادتها واستقلالها بأية صورة . ومن الضروري جدا أيضا أن تخفض مخزونات تلك البلدان من الأسلحة التقليدية إلى الحد اللازم لأغراضها الدفاعية . ولا أستطيع أن أختتم بياني دون الإشارة بإيجاز إلى مسألة ما يسمى بترشيح أعمال اللجنة الأولى . منذ فترة انتهجت لجنتنا نهجا عمليا ، سميا إلى ترشيح عملها بأفضل السبل الممكنة . ونحن لا نعترض على استمرار السعي لتقرير أفضل السبل للمضي في عملنا ، واثقين من أن ذلك سيكون ثمرة جهود الجميع واسهاماتهم - وعلى ألا يتم مقابل التضحية بأولويات ومبادئ عملنا الأساسية . وقد تكون هناك مجالات يتسنى فيها

دمج النصوص ، أو حتى تخفيض عددها ، إلا أنه لا داعي لأن تهبط عزائمنا أو لأن ننتقد نهجنا إذا تعذر علينا التوصل الى نص مشترك لوجود مواقف مختلفة ، أو إذا تعيّن علينا اللجوء الى التصويت في الحالات التي لا يتسنى فيها التوصل الى توافق في الآراء .

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية ، بالنيابة عن وفد ليبريا ، أن أتقدم للسيد رانا ممثل نيبال بأحر التهاني بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا للجنة الاولى . وتضمن لنا الخبرة الشريفة التي يجلبها معه ، نجاح عمل اللجنة في ظل قيادته المقتدرة . كما نتقدم بالتهنئة أيضا الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة والبيئة السياسية الدولية تتعرض لتغيرات هامة . فقد انتهت الحرب الباردة وحلت حقبة جديدة من السلم والتعاون محل المواجهة بين الشرق والغرب . وقد أتاح التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لهما أن يحرزا بعض التقدم في صدد اتفاقات هامة في مختلف مجالات نزع السلاح .

وقد أثرت هذه التطورات تأثيرا ملموسا على أوروبا بوجه خاص - وهي القارة التي يوجد بها القدر الأكبر من تركيز الأسلحة . ونتيجة لذلك تتخذ الآن مبادرات جديدة لإبرام معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، كما يحرز تقدم كبير في المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

لكن هذه التطورات الايجابية ، لا تضمن لنا السلم الدائم ، إذ أن بعض المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل في مناطق أخرى تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . فقد أبرزت المنازعات التي لم تحسم بعد في الشرق الأوسط ، وآسيا ، وأمريكا الوسطى ، وأفريقيا الحاجة الى قيام الأمم المتحدة بدور لا يتوقف من أجل التوصل الى حل دائم لتلك المشكلات .

وقد نجم عن الحرب الاهلية المؤسفة التي اندلعت في بلادي ليبيريا منذ ١٠ شهور ، خسائر جسيمة في الارواح البشرية وتدمير للممتلكات . ولاسباب مختلفة ، منها التصور بأن النزاع ذو طبيعة داخلية ، لم تحظ هذه المسألة حتى الآن بالاهتمام الذي تستحقه من جانب المجتمع الدولي .

وهناك احتمال أن تنتشر هذه المنازعات في هذه المرحلة فيما بعد الحرب الباردة ، وسيتوقع من الامم المتحدة أن تقوم بدور أكثر حسما في حل تلك المنازعات ، ولا سيما المنازعات الاهلية التي تؤدي الى إراقة الدماء على نطاق واسع . فإذا كان للامم المتحدة أن تخلص حقا لالتزاماتها بموجب الميثاق ، وجب أن يحرص على ألا ينظر إليها على أنها تنحو في تركيزها على حل المنازعات منحى طبقي .

ومنذ الدورة الاولى للجمعية العامة ، في عام ١٩٤٦ ، أصبح من المسلم به أن نزع السلاح العام الكامل يشمل كل من السلاح النووي واللا نووي ، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرهما الذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار على المستوى الاقليمي عندما تتفخم الترسانات وتستحدث الأسلحة الجديدة .

ويقدر عدد الحروب التقليدية أو المحدودة التي اندلعت منذ عام ١٩٤٥ بأكثر من ٢٠٠ حرب ، نتج عنها ٢٠ مليونا من القتلى ، وتدمير لممتلكات تقدر قيمتها ببلايين الدولارات . والواقع أنه يمكن القول بأن هذه الحروب هي التي تشكل تهديدا مباشرا مستمرا للسلم والامن الدوليين ، حيث أنه لم تندب أي حرب نووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فبدلا من الحرب النووية تزايد اندلاع الحروب المحدودة ، ولا سيما في مناطق العالم النامي . وهذه الحروب خلفت في أعقابها دائرة من العنف والموت وانتشار التخلف على أوسع نطاق . ولذلك يرحب وفدي بالدراسة الخاصة بنقل الأسلحة التي يجري الاضطلاع بها تحت اشراف الامم المتحدة . إلا أنه من الضروري أيضا دراسة إنتاج وبيع الأسلحة . واستكمال هذه المعلومات من شأنه أن يكفل الشفافية ، ويسهم في الجهود المبذولة لنزع السلاح .

ويتساوى في الأهمية مع ما تقدم ، في رأي وفدي ، ضرورة تشجيع منتجي الأسلحة التقليدية - في نفس الوقت - على التعرف على منتجات بديلة غير فتاكة يمكنهم التحول إلى إنتاجها . لكن هذا يقتضي أن تقوم حكومات البلدان المنتجة للأسلحة بتزويد المنتجين بالحوافز والمساعدة الضرورية للتحول إلى الإنتاج البديل . وفي التحليل الأخير ، فإن تخفيض الأسلحة يحتاج إلى إبداء الإرادة السياسية من جانب البلدان المنتجة .

وقد تسهل القيود التي تفرض على نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع أو إلى مناطق التوتر ، المبادرات الإقليمية وغيرها من تدابير بناء الثقة التي تعد أمورا ذات ضرورة حيوية لحسم المنازعات بالطرق السلمية . وهذا صحيح على الأخص في حالة الحرب الأهلية الدائرة في ليبيريا التي فتكت بآلاف كثيرة من الناس بسبب استخدام الأسلحة التقليدية المستوردة من الخارج أو المقدمة من بلدان في داخل المنطقة .

ويود وفد ليبريا ، في هذا الصدد ، أن يضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى التي دعت إلى تعزيز النهج الإقليمية لنزع السلاح علاوة على النهج متعدد الأطراف . ومن الضروري أيضا تحديد تدابير عاجلة لتقييد عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي . ونؤيد ما ذهب إليه السيد ادوار شغاردنادزي ، وزير الخارجية السوفييتي ، في خطابه إلى السيد خافيير بيريز دي كويار ، الأمين العام ، من أن الحد من عمليات بيع ونقل الأسلحة التقليدية على المستوى الدولي أمر يمكن تحقيقه بطريق الاستفادة الكاملة من سلطة الأمم المتحدة .

ويرى وفد بلادي أن الأسلحة الكيميائية ، شأنها شأن الأسلحة التقليدية ، تشكل خطرا مباشرا على السلم والامن الدوليين ، بسبب نزوع بعض البلدان إلى استخدامها . ويود وفد بلادي أن يشارك في دعوة جميع الدول الأطراف في المفاوضات الجارية لابرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية إلى نبذ خلافاتها والعمل من أجل نفع البشرية جمعاء . فلو أمكن أن يزداد الوعي بأن جميع الأمم والشعوب يربطها مصير واحد لكان هناك قدر أكبر من الاستعداد للعمل من أجل الصالح العام .

ومن أكثر ما تعقد عليه الآمال في مجال نزع السلاح النووي تطبيق معاهدة للحظر شامل للتجارب . ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تتشدد بالنداءات الداعية إلى ابرام هذه المعاهدة ، بينما تستمر في إجراء التجارب النووية تحقيقا لمصالحها الوطنية المتصورة . ولا بد أن يكون من الواضح أن اتخاذ هذا المسلك في عالمنا المترابط بعضه ببعض ، يساعد على الانتشار النووي وزيادة الاخطار التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان . ونأمل أن تنتهي أعمال مؤتمر التعديل المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، التي تشكل ضرورة حيوية للجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي .

وقد تزايد وعي المجتمع الدولي بأن اختلال الاقتصاد العالمي والتدهور البيئي والشروط الاجتماعية الأخرى ، جميعها أخطار تهدد السلم والامن الدوليين . ومعالجة هذه



المشاكل يتطلب تنفيذ خطة عمل فعالة تشمل استراتيجيات على المستوى القطري والاقليمي والعالمي .

إن انخفاض حدة التوتر بين الدولتين العظميين في الوقت الراهن قد عزز مناخ السلم والتعاون ومن المتوقع أن يؤدي إلى تخفيض في الأسلحة والقوات المسلحة على مستوى العالم . وكما ذكر في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح والمعقودة عام ١٩٨٨ ، فإن الوفورات التي ستترتب على نزع السلاح يمكن استخدامها في تمويل البرامج الانمائية ، وتحسين البيئة ، والتخفيف من الشرور الاجتماعية الأخرى ، لاسيما في العالم النامي . وما يطلق عليه "عائد السلم" هذا يمكن أن يحدث تأثيرا كبيرا على اتجاهات التنمية في عقد التسعينات وما بعده ، وأن يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في البلدان النامية وغيرها .

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم يمكن أن يسهم بدور كبير في نزع السلاح . ومنذ عام ١٩٦٤ ، تدعو الدول الأفريقية إلى اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية . بيد أن جنوب أفريقيا ظلت تعرقل تحقيق هذا الهدف باستمرارها في تنمية قدرتها النووية وزيادة ترساناتها العسكرية معيا إلى الإبقاء على سيادة الفصل العنصري البغيضة . ونود أن نشاهد من جديد البلدان كافة ، لاسيما القوى العسكرية الرئيسية وجميع موردي التكنولوجيا النووية ، إنهاء تعاونهم مع جنوب أفريقيا في الميدانين العسكري والنووي .

وقد أحاط وفد بلادي علما ، مع الاهتمام ، بالتقارير والتوصيات الصادرة عن هيئة نزع السلاح بشأن القدرات النووية لجنوب أفريقيا . ونأمل أن تأتي الأفعال ، لا الأقوال وحدها فحسب ، برهاننا على تعهد جنوب أفريقيا بتحقيق إصلاحات أساسية تؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي يخلو من العنصرية . وبناء على ذلك فإننا نشارك الوفود الأخرى في مناشدة ذلك النظام الانضمام إلى الموكب الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وتجارب الأسلحة النووية ، إذ أن ذلك سيسهل جعل أفريقيا منطقة لا نووية ، ويدلل على استعداد جنوب أفريقيا للاستجابة إلى أحد الآمال المشروعة لأفريقيا .

ولئن كنا نلاحظ انحسار سباق التسلح على الارض فإننا نشعر بالقلق لتزايد التسلح في الفضاء الخارجي وما يصاحبه من تنافس بين الأمم المتقدمة تكنولوجيا من أجل التفوق العسكري . ونظرا لأن الفضاء الخارجي ميراث مشترك بين البشرية جمعاء ، فإن أي أساليب تبتكر لاستكشاف هذا الميدان الحديث لا بد أن تنصب على الأغراض السلمية . ويمكن للمعرفة العلمية في ميدان نزع السلاح أن تفيد البشرية بضمنان التحقق من تطبيق الاتفاقات المبرمة بشأن تخفيض الأسلحة والامتثال لاحكامها . ومن ثم يرى وفد ليبريا أنه يتعين أن تحظى الأعمال التي يقوم بها مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة بتعاون وتشجيع كاملين من الدول التي قطعت شوطا كبيرا في مجال استغلال الفضاء الخارجي ، ذلك أن دعم هذه البلدان هو السبيل لاشراك البشرية جمعاء في فوائد الفضاء الخارجي .

ويولي وفد ليبريا أهمية قصوى لتعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وليبريا ، بوصفها بلدا ناميا ليست له أطماع عسكرية خارج حدوده ، تضع شقتها في الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم والامن الدوليين ومنع سعي أحد البلدان إلى تحقيق أمنه على حساب البلدان الأخرى . ولهذا السبب لا يزال بلدي يتطلع إلى مساعدة هذا الجهاز العالمي في وضع حد لازمته التي لها انعكاسات كبيرة على السلم والامن الاقليميين والدوليين .

وإننا لعلل ثقة من أن الأخذ بنهج ايجابي لبناء الثقة ، والحوار ، وتحقيق الوضوح في ميدان الأمن يمكن أن يسهم لا في حل الصراع الذي نواجهه حاليا فحسب بل أيضا في إرساء أساس راسخ لترتيب سليم وطويل الاجل يرمي إلى توفير الاستقرار والعلاقات السلمية بين دول منطقتنا .

وختاما ، يود وفد ليبريا أن يعرب عن تقديره وارتياحه للأنشطة الممتازة التي تضطلع بها إدارة شؤون نزع السلاح التي يقودها ببراءة السيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح . ونتعشم أن تقوم بيننا علاقات عمل طيبة ومستمرة . وقد جاء في الكتاب المقدس ، الآية ٤ في الامحاج الثاني من أشعياء :

"فيقضي بين الأمم وينصف لشعوب كثيرين فيطبعون سيوفهم مككا ورماحهم

مناجل . لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب في ما بعد" .

وتلك المعاني هي القاعدة التي يقوم على أساسها وجود الأمم المتحدة والغاية النبيلة التي تصبو إلى بلوغها ألا وهي إنشاء نظام عالمي سلمي تتعاون فيه الأمم كافة من أجل المصلحة المشتركة ، دون أن تخشى الحرب ، وذلك لأنها لم تنبذها فحسب بل لأنها أيضاً قد حولت أسلحتها نحو الأغراض السلمية . وقد يبدو هذا الهدف مثالياً لكن كلمات الله هي الحق . ويرى وفد بلادي أننا ملزمون بالعمل من أجل بلوغ هذا الهدف ، ليس لأنفسنا فقط ولكن أيضاً للأجيال التي لم تولد بعد .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أعطي الكلمة لكل من يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد . وقبل أن أفعل ذلك ، أود أن أذكر الممثلين بأن اللجنة سوف تطبق الاجراءات الموضحة في الجلسة السابقة .

السيد جيراندي (تونس) : عملاً بحق الرد ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بالاجابة على ما جاء في رد مندوب اسرائيل على الكلمة التي ألقاها وفد بلادي يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر الماضي من أن تعرضنا لقضية فلسطين ونزاع الشرق الاوسط وسياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، هو في نظره مضيعة لوقت اللجنة ، وخروج عن جدول أعمالها ، وأن الموضوع معروض على مجلس الامن . فهل يحتاج أحد إلى التذكير بأن اهتمامات اللجنة الاولى تتعلق أساساً بمسألتي الامن ونزع السلاح ؟ وهل يجادل منصف بأن سياسة اسرائيل الاستعمارية والتعسفية ، وأهدافها وممارساتها العدوانية والتوسعية تشكل تهديداً خطيراً للامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط ؟ بل تهديداً يتجاوز خطره تلك المنطقة ، إذ لم تسلم حتى دول بعيدة عنها ، ومنها تونس نفسها ، من العدوان الاسرائيلي المتكرر . ويبين ذلك أن الوفد التونسي لم يخرج في كلمته عن اهتمامات هذه اللجنة الخاصة بالامن في السالم . ولا يخفى ، من ناحية أخرى ، أن تلك السياسة الاسرائيلية كانت ولا تزال مدعاة ومسبباً في التسابق في التسلح في المنطقة بدرجة لا تعرفها منطقة أخرى في العالم . وهل يخرج منع الاسلحة النووية في اسرائيل وتكديسها عن اهتمامات هذه اللجنة في مجال نزع السلاح وخاصة وأن اسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وترفض اخضاع تجهيزاتها إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ طبعاً لا ، إذا ما اجتنبنا الانتقائية . ولكن اسرائيل عودتنا على تصميمها ألا تمتثل إلى ما تمتثل إليه المجموعة الدولية من قوانين ومواثيق . أما عن ذكر مندوب اسرائيل أن ما يجري في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، معروض على مجلس الامن ، فكلنا يعرف أن الحقيقة في موقف اسرائيل في هذا الصدد هي رفضها التعامل مع مجلس الامن ، فهي العضو الوحيد في منظمة الأمم المتحدة الذي يعلن كتابياً رفضه لما يقرره مجلس الامن مثلما فعلت بالنسبة

للقرار الحديث ٦٧٢ (١٩٩٠) ، خارقة بذلك أحكام المادة ٢٥ من الميثاق . وفي هذا الكفاية ، ياسيدي الرئيس ، في هذا الكفاية للتدليل على أن وفد بلادي لم يخرج فسي كلمته عن جدول أعمال هذه اللجنة ، ولا هو أضع من وقتها ، وإن ما جاء في رد مندوب اسرائيل على كلمتنا هو من قبيل ما عودتنا عليه اسرائيل من تسويق وتعطيل لقياس منظمة الأمم المتحدة بمسؤولياتها نحو الشعب الفلسطيني ، وفي إقرار الامن والسلم والعدل في الشرق الاوسط .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أخذت على غرة ، فوفقا لفهمي للوائح اللجنة ، يدلى بالكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد في نهاية الجلسة التي ألقى فيها البيان موضع الرد ، أو في وقت لا يتجاوز الجلسة التالية . لقد أضع وفد تونس أربعة أيام قبل أن يرد على الكلمة التي أدليت بها ممارسة لحق الرد .

أود فقط أن أقول الآن إن رد ممثل تونس يعد مثالا آخر على إضاعته لعشر دقائق من وقت اللجنة في موضوع يخرج عن نطاق أعمالها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تونس الذي يرغب في ممارسة حقه الثاني في الرد .

السيد جيراندي (تونس) : أردت فقط أن أتأكد أن مندوب اسرائيل قد علقت في ذهنه الكلمات التي قلتها . وأنه حرّ به ، وحرّ ببلاده ألا يضيعا وقت المجموعة الدولية التي ما فتئت تبحث عن حلول مناسبة لازمة أصبحت مزمنة في منطقة ما زالت تتقلب في العنف وعدم الاستقرار .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥